دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

إعداد

د. صالح علي صالح علي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة – جامعة بني سويف

saleh.aly679@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

علي، صالح علي صالح (٢٠٢١). دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية،** كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٢) ج٢، ٨٩-١٢٩.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

ملخص البحث:

إستهدف البحث دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولتحقيق هدف البحث، تم إجراء دراسة تطبيقية على بعض الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، للفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٨. وقد خلص البحث في شقه النظري إلي أن القدرة الإدارية تقلل من أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، كما خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية على أتعاب المراجعة في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة، انتهى البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على أتعاب المراجعة.

الكلمات المفتاحية: مراقب الحسابات - القدرة الإدارية - أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة – حجم الشركة – حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

١- مقدمة البحث:

تُعد القدرة الإدارية Managerial Ability أحد المحددات الرئيسية الهامة لنجاح وبقاء الشركات[١] فى الأجل الطويل، حيث تعمل على تحسين البيئة المعلوماتية للشركات، خاصة في ظل بيئة الأعمال الديناميكية التى تتسم بالسرعة والتنوع، حيث تعد القدرة الإدارية أحد أهم الأصول غير الملموسة التى تمتلكها الشركة، والتى تؤدى إلى تحسين أدائها وزيادة قيمتها وقدرتها التنافسية فى الأسواق (Baik et al, 2018; Kazemi & Ghaemi, 2016). حيث عرفتها دراسة Demerjian et al (2012) بأنها درجة كفاءة المديرين التنفيذيين في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة وتحويلها إلى إيرادات. حيث تلعب الخصائص الشخصية للمديرين دورًا بارزًا في تحسين الأداء المالي الحالي ومواجهة المخاطر المحتملة التى قد تواجه الشركة وتؤثر على مستقبلها، كما أن المديرين ذوي القدرات الإدارية العالية يستطيعون تحقيق إنجازات في ظل بيئة أكثر تعقيدًا، والمحافظة على الأداء المالي والتشغيلي

[١] . يستخدم الباحث لفظ شركة أو مُنشأة أو وحدة اقتصادية أو مُنظمة، كمُترادفات تُشير إلى التنظيم الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق مُستوى مُرضي من الأرباح في المقام الأول، ويستخدم الباحث أيًا من هذه الألفاظ في البحث وذلك للدلالة على ذلك التنظيم.

للشركة لفترة أطول، حيث يمكنهم تحديد التغيرات التى تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية والسوقية وبالتالي إتحاذ قرارات وأحكام أفضل (Berglund et al, 2018; Meca & Sanchez, 2018).

وتساهم القدرة الإدارية في تحديد كمية ونوعية المعلومات التى ينبغي الإفصاح عنها لأصحاب المصالح، مما يخفض من درجة عدم تماثل المعلومات بينهم وبين الإدارة، والحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد، مما يساعد على زيادة حجم تداول أسهم الشركة وارتفاع قيمتها في سوق الأوراق المالية (Davis et al, 2015). كما أن الإدارة ذات الكفاءة العالية تحرص على تقديم المزيد من الإفصاح والشفافية وتوفير التقارير المالية فى التوقيت المناسب، وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة للحد من مشاكل الوكالة، وبذل المزيد من الجهد لتوليد الأرباح من الموارد المتاحة للشركة بدلًا من الممارسات الإنتهازية للتلاعب بالأرباح وتمهيد الدخل، وما لها من أثر سلبي على سمعتهم وعلى الأداء المستقبلي للشركة (Hessian, 2018; Abernathy et al., 2018).

كما تساهم القدرة الإدارية في تحسين كفاءة الإستثمار على مستوى الشركة، لأن المديرين ذوى القدرات العالية أكثر قدرة على استخدام موارد الشركة بكفاءة وفعالية من خلال إقتناص الفرص الإستثمارية المواتية، وتحسين جودة التقارير المالية للشركات عبر التأثير الإيجابي على جودة الأرباح المحاسبية، وجودة المستحقات، وإنخفاض أخطاء تقدير المخصصات، كما تساهم في تخفيض تكاليف التمويل، لأن القدرة الإدارية المرتفعة تعمل على توفير المعلومات التى يطلبها المقرضون، وبالتالي الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الإستثمارية بفائدة أقل وتسهيلات إئتمانية أكثر مرونة. وأيضًا تسهم القدرة الإدارية في المحافظة على قيمة الشركة من خلال الحد من تخزين الأحبار السيئة وزيادة مستوى الافصاح في التقارير المالية (مليجي، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٧؛ Krishnan & Wang, 2015; Habib & Hasan, 2017; Gul et al, 2018; Franco et al, 2017; Koester et al, 2016; Petkevich & Prevost, 2018).

ويعرف علي (٢٠٠٩) المراجعة الخارجية بأنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم Assertions الإدارة، بشأن الأحداث والتصرفات الإقتصادية لتحديد مدى تمشى هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح في المنشأة. ويرى البعض (علي، ٢٠١٩؛ شحاته، ٢٠١٢؛ Arens et al, 2012) أن المراجعة تُعد عملية مستمرة لإصدار الأحكام المهنية، بدءًا من قبول التكليف وتحديد أتعاب المراجعة، مرورًا بعملية التخطيط وإجراءات المراجعة وجمع وتقييم أدلة

الإثبات، إلى أن تنتهي بإبداء مراقب الحسابات لرأية الفني المحايد. ولذلك فإن للمراجعة دور كبير في إضفاء الثقة على القوائم المالية، مما يساهم في زيادة درجة اعتماد مستخدمي هذه القوائم على ما توصله لهم من معلومات، وبالتالي فإن المراجعة تُعد خدمة مضيفة للقيمة، ينبغي على منظميها وممارسيها الإرتقاء بجودتها وتنمية هذه القيمة.

وتُعد أتعاب المراجعة Audit Fees، التى تدفع لمراقب الحسابات مقابل خدمة المراجعة من المحددات الهامة التى لها تأثير على فعالية وجودة هذه الخدمة. حيث أكدت دراسة كل من Sundgren & Svanstorm (2013), Urhoghide & Izedonmi (2015) على أن الإنخفاض في أتعاب المراجعة يؤدي إلى إنخفاض مستوى جودة المراجعة، لأن إنخفاض الأتعاب يؤدي إلى قيام مراقب الحسابات بتخصيص عدد غير كاف من مراقبي الحسابات المساعدين له والمنوط بهم أداء عملية المراجعة، وتخصيص وقت أقل لعملية مراجعة القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة، وذلك حتى تنخفض التكلفة التي يتحملها مراقب الحسابات عند القيام بعمله، لذا يجب أن تكون الأتعاب مناسبة للجهد المبذول في عملية المراجعة.

ولقد اهتمت الهيئات المهنية والدراسات الأكاديمية بمفهوم أتعاب المراجعة. حيث يُعد تعريف دراسة Simunic (1980) من أوائل التعريفات لأتعاب المراجعة، حيث عرفها بأنها ناتج حاصل ضرب سعر الوحدة مع كمية خدمات المراجعة المُقدمة من منشآت المحاسبة والمراجعة وفقاً لما تطلبة الشركة محل المراجعة، ووفقًا لما تحتاجه عملية المراجعة. وعرفها العطار (٢٠٠٣) بأنها المبالغ التي يحصل عليها مراقب الحسابات من منشأة العميل محل المراجعة مقابل ما يقدمه من خدمات، أي أنها تمثل تكلفة الوقت المبذول محسوبًاعلى أساس معدل معياري للساعة، مُضافًا إليه أي نفقات أخرى. في حين ترى دراسة راضي وآخرون (٢٠١٧)، Rustam et al (2013) أن أتعاب المراجعة تتمثل في الإيردات، أو المقابل المادي الذي يحصل عليها مراقب الحسابات نتيجة قيامه بعملية المراجعة، لتكوين رأي حول ما إذا كانت القوائم والتقارير المالية للمنشأة محل المراجعة قد أعدت وفقًا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) في جميع النواحي الجوهرية. ويرى البعض (عبية، ٢٠١٤؛ Blankley et al, 2012; Jung et al, 2016; Alhadab, 2018) أنه يمكن تصنيف أتعاب عملية المراجعة، إلى أتعاب عادية، وأتعاب غير عادية، والإثنان معًا يمثلان الأتعاب الكلية لعملية المراجعة.

وفيما يتعلق بمحددات أتعاب المراجعة، فقد تناولتها العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة (علي، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ ; Duellman et al, 2015; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020; Leinder & Lenz,

2017; Johl et al, 2012). وهذه المحددات منها ما يتعلق بعميل المراجعة، مثل؛ حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ربحية الشركة، مخاطر أعمال الشركة، عمر الشركة، جودة الأرباح، معدل العائد على الاصول. ومنها ما يتعلق بمنشأة مراقب الحسابات مثل؛ خبرة مراقب الحسابات، والتخصص الصناعي، وحجم مكتب المراجعة، وتأخر إصدار تقرير المراجعة Audit Report Lag (ARL).

أما فيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية، فقد تناولت الدراسات الأجنبية (Duellman et al, 2015; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020; Krishnan & Wang, 2015; Berglund et al, 2018) العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب عملية المراجعة. أما فيما يتعلق بالبيئة المصرية، ففي حدود علم الباحث توجد ندرة ملموسة في الدراسات التى عنيت، بإختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة. حيث تناولت بعض الدراسات أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالي وخطر إنهيار أسعار الأسهم (مليجي، ٢٠١٩). في حين استهدفت دراسة حسين (٢٠٢٠) قياس تأثير القدرة الإدارية على نغمة الإفصاح المحاسبي وسياسة التوزيعات النقدية. واتجهت دراسة الأسدي وبلال (٢٠٢٠) إلى اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية والسلوك غير المتماثل للتكاليف. ولتضييق تلك الفجوة البحثية، يثور تساؤل منطقي، حول مدى صحة العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب عملية المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وهو ما سيتم التحقق منه نظريًا وعمليًا.

٢- مشكلة البحث:

نتيجة لتزايد الإهتمام بالقدرة الإدارية للمديرين التنفذيين، وما لها من تأثير واضح على على نجاح واستمرارية الشركات وتحسين جودة تقاريرها المالية (Krishnan & Wang, 2015; Koester et al, 2016; Abernathy et al, 2018; Meca et al, 2018; Chen & Chen, 2019). ومع ندرة الدراسات في البيئة العربية والمصرية في هذا المجال. يسعى البحث لدراسة واختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب عملية المراجعة بالشركات في البيئة المصرية. **وعليه فيمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظريًا وعمليًا على الاسئلة التالية؛** ما هي القدرة الإدارية في الفكر المحاسبي، وكيف يتم قياسها؟، ما هي أتعاب المراجعة من منظور مهني وأكاديمي؟، هل توجد علاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟، وإن وجدت فما دلالاتها المهنية؟

٣- هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب المراجعة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تنبع أهمية البحث **الأكاديمية**، من مسايرته للبحوث التى اتجهت لدراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفذيين وأتعاب المراجعة، وذلك في محاولة لتضييق فجوة البحوث المحاسبية في هذا المجال. خاصة في ظل وجودة ندرة ملموسة في البحوث العربية المتعلقة بموضوع القدرة الإدارية وأثرها على أتعاب عملية المراجعة.

ويستمد البحث **أهميته العملية** من كونه يسعى إلى اختبار تلك العلاقة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وهو ما يؤدى لإثراء مردود البحث المحاسبي في ذلك المجال، ويزيد من وعى وإدراك الشركات ومستخدمى المعلومات المحاسبية، وكذلك مراقبي الحسابات، لأهمية القدرة الإدارية، وما لها من أثر على نجاح واستمرارية الشركات، وتحديد أتعاب عملية المراجعة لما لها من تأثير على جودة المراجعة، وإدارة الأرباح، ومخاطر التقاضي، وبما يساير إتجاهات البحوث الحديثة في المراجعة.

ومن أهم دوافع البحث سعيه لاختبار العلاقة محل الدراسة بتطوير منهجية تساير البحوث الأجنبية ذات الصلة، بإجراء ثلاثة أنواع من التحليل؛ التحليل الأساسي، التحليل الإضافي، وتحليل الحساسية، وبذلك يحاول هذا البحث تضييق الفجوة بين الدراسات الأكاديمية التى تمت في بيئات دول متقدمة، والدراسات التى تمت في مصر في هذا المجال.

٥- حدود البحث:

وفقًا لأهداف البحث ومشكلته، **سيقتصر البحث** على التحقق نظريًا وعمليًا من العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، وذلك في عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية والمؤسسات المالية. كما تقتصر المتغيرات الرقابية على حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة دون غيرها من المتغيرات الأخرى (مثل؛ نسبة الرفع المالي، ربحية الشركة، عمر الشركة، خبرة مراقب الحسابات، والتخصص الصناعي). كما تقتصر فترة الدراسة في هذا البحث على السنوات من ٢٠١٣ وحتى سنة ٢٠١٨. وأخيرًا فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

٦- خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث، وفي ضوء مشكلته وحدوده، سوف يُستكمل البحث على النحو التالي:

١/٦- القدرة الإدارية في الفكر المحاسبي.

٢/٦- أتعاب المراجعة من منظور مهني وأكاديمي.

٣/٦- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، واشتقاق فرض البحث.

٤/٦- المُحددات الأخرى لأتعاب المراجعة في سياق العلاقة محل الدراسة.

٥/٦- منهجية البحث.

٦/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦- القدرة الإدارية في الفكر المحاسبي:

تُعد القدرة الإدارية أحد المحددات الرئيسية لنجاح وبقاء الشركات فى الأجل الطويل، حيث تعمل على تحسين البيئة المعلوماتية للشركات وزيادة الشفافية وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية (Baik et al, 2018)، وفضلًا عن ذلك فإن المديرين ذوى القدرات الإدارية العالية يميلون الى استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة التى تقلل من استخدامهم لأساليب إدارة الارباح الإنتهازية مما يعنى أن القدرة الادارية قد تعد مؤشرًا على جودة التقرير المالي للشركات (Meca & Sanchez, 2018).

وتشير نظرية الصفوف العليا Upper Echelons Theory التى تعتمد على فرضية وجود تأثير للقدرة الإدارية على الإختيارات الإستراتيجية ونتائج الاعمال (Wang et al, 2018)، الى أن القدرة الإدارية تتمثل في بعض الخصائص الإدارية (مثل المعرفة والخبرة ونمط الإدارة والمهارات الإدارية) التى لها تأثير كبير على قرارات الشركة ونتائجها الاقتصادية، وقد يكون ذلك التأثير على الأقل جزئيًا على نتائج الاعمال (Gan, 2019; Huang & Sun, 2017). فالخصائص الفردية للمديرين تؤثر في كيفية قياس وتفسير مواقف الشركة المختلفة، وبالتالي يكون لها تأثير على قرارات الشركة وأدائها (Hessian, 2018).

وعرفتها دراسة Demerjian et al (2012) بأنها درجة كفاءة المديرين التنفيذيين في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة وتحويلها إلى إيرادات. وفي نفس السياق، أكدت دراسة Choi et al (2015) على أن القدرة الإدارية تتمثل في قدرة المديرين التنفذيين على توليد الأرباح من خلال الاستخدام الفعال لموارد الشركة، وهو ما يظهر في التأثير الإيجابي على قرارات الإستثمار الرأسمالي، والأنشطة المولدة للدخل، وجهود خفض التكلفة.

كما عرف البعض (إبراهيم، ٢٠١٧؛Krishnan & Wang, 2015) القدرة الإدارية بأنها تتمثل في الخبرات اللازمة والمعرفة التى تمكن المديرين من إدارة موارد الشركة بكفاءة وخلق قيمة لها في ظل أكثر البيئات التشغيلية تعقيدًا، كما تمكنهم من تحديد التغيرات التى تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية وتغيرات أحوال السوق، بالإضافة الى توجيه الموارد نحو مجالات الإستثمار الخصبة، وحسن استغلال الموارد البشرية والمادية بما يسهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للشركة. وفي نفس السياق أكد الأسدي وبلال (٢٠٢٠) أن مسألة توافر القدرة الإدارية لدى المديرين من عدمه إنما تتطلب المقارنة النسبية مع الإدارة السابقة للشركة، وكذلك مع الإدارات في الشركات التى تعمل في نفس الصناعة.

في حين أشارت دراسة مليجي (٢٠١٩) إلى أن القدرة الإدارية الحقيقية تتمثل في بعض الخصائص التى يتصف بها المديرين التنفيذيين (مثل الموهبة، السمعة، الأسلوب الإداري، العمر، التعليم، المعرفة، الخبرة المهنية، المهارات الشخصية، الميل إلى المخاطرة، المعتقدات الفردية، والإتصالات) التى تمكنهم من فهم البيئة الاقتصادية، والاستخدام الفعال للموارد المتاحة، وإتخاذ أفضل القرارات، ولاسيما في الحالات المُعقدة بالمقارنة بغيرهم من المديرين الأقل قدرة، وهو ما يُساهم في إحداث تغيير إيجابي على جودة التقرير المالي وتحقيق مزايا تنافسية للشركة.

وأشارت دراسة حسين (٢٠٢٠) إلى أن القدرة الإدارية للمديرين التنفذيين تعتبر محددًا رئيسيًا لنجاح أعمال الشركات في أسواق المال، حيث يمكن للمديرين التنفذيين ذوي القدرات الإدارية العالية تحسين البيئة المعلوماتية الوصفية للشركة بشكل أكثر شفافية، من خلال زيادة تدفق المعلومات الى أسواق المال، بغرض التأثير على تلك الأسواق. كما يمكنهم من خلال معرفتهم وفهمهم الأفضل لطبيعة أعمال الشركة وما يرتبط بها من تغيرات اقتصادية، وإطلاعهم الدائم على فرص التطوير والتحسين، نقل القيمة الاقتصادية الحقيقة للشركة إلى الأطراف الخارجية المتعاملة مع تلك الشركات بشكل أكثر مصداقية، مما يُساهم في تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات التى تواجه أسواق المال، وينعكس إيجابًا على قيمة الشركة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن القدرة الإدارية هي ناتج التفاعل لمجموعة الخبرات والمهارت والخصائص المتاحة لدى المديرين، والتى تمكنهم من استخدام الموارد المتاحة لدى الشركة بكفاءة وفعالية، من أجل تعظيم قيمة الشركة، وتحقيق العديد من المزايا التنافسية للشركة التى تمكنها من الاستمرار فى الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بأهمية القدرة الإدارية، فقد حظيت بإهتمام كبير في الأدبيات المحاسبية التطبيقية، حيث أكدت العديد من الدراسات على التأثير الإيجابي للقدرة الإدارية على أنشطة الشركات. حيث أكدت دراسة Koester et al (2016) على أن القدرة الإدارية تتيح فهم وتطبيق المعايير المحاسبية بمزيد من المرونة وبالتالي تؤثر على نوعية وجودة المعلومات، وبناء التقديرات المستقبلية بشكل أكثر مصداقية مما ينعكس على جودة الأرباح المحاسبية، كما أن القدرة الإدارية تقلل من قيام المديرين بأنشطة تجنب الضريبة. وكذلك تقلل من ممارسات إدارة الأرباح بسبب رغبة المديرين في الحفاظ على سمعتهم ومراكزهم الوظيفية (Huang & Sun, 2017). وفي ذات السياق توصلت دراسة Andreau et al (2017) إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين القدرة الإدارية قبل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، واستثمار الشركات خلال تلك الأزمة، حيث أن الشركات التى لديها مديرون تنفذيون يتمتعون بمهارات إدارية عامة، كانت أقل عرضة للقيود المالية أثناء الأزمة المالية. فالمديرين الذين لديهم معرفة بدرجة مرتفعة لديهم فهم أعلى عن بيئة الصناعة، ويتيح هذا الفهم مواءمة أفضل للتعامل مع الاستراتيجيات الضريبية.

كما تساهم القدرة الإدارية في تحسين كفاءة الإستثمار على مستوى الشركة، حيث أن المديرين ذوي القدرات العالية أكثر قدرة على استخدام موارد الشركة بشكل أكثر كفاءة وفعالية من خلال إقتناص الفرص الإستثمارية المواتية وإختيار أفضل المشروعات ذات أعلى صافي قيمة حالية موجبة، ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين (Habib & Hasan, 2017). كما أن القدرة الإدارية تلعب دورًا جوهريًا في جودة التقارير المالية، من خلال التأثير الإيجابي على جودة الأرباح المحاسبية، حيث يرتبط المديرون التنفذيون الأعلى قدرة إدارية بعدد أقل من التعديلات اللاحقة، وارتفاع واستمرارية الأرباح، وتوقعات أرباح أكثر دقة، وجودة المستحقات، وإنخفاض أخطاء تقدير المخصصات، وتكلفة أقل للديون (Gul et al, 2018).

وتساهم القدرة الإدارية في الحد من مشاكل الوكالة عن طريق توفير وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح وتعزيز الشفافية والإفصاح في الوقت المناسب، حيث أن المديرين الأكثر قدرة يتجهون إلى إطلاع المستثمرين على الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الشركة لحماية سمعتهم، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين وينعكس بالتالي على جودة التقارير المالية وزيادة قيمة الشركة (Abernathy et al, Meca et al, 2018; 2018).

وفيما يتعلق بتحسين مستوى الإفصاح والشفافية، أكدت دراسة Baik et al (2018) أن القدرة الإدارية تساهم في تحسين مستوى الإفصاح من خلال توصيل المعلومات المالية وغير المالية لأصحاب المصالح، مما يمكنهم من التنبؤ بالقيمة الحالية والمستقبلية للشركة، وبالتالي تحسين قيمة الشركة، حيث وجدت الدراسة علاقة إيجابية معنوية بين القدرة الإدارية وتحسين البيئة المعلوماتية للشركات وزيادة الإفصاح الشفافية. وفي ذات السياق وجدت دراسة (2019) Chen & Chenعلاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وجودة الإفصاحات المالية البيئية. حيث أن المديرين أصحاب القدرة الإدارية المرتفعة يستطيعون تقديم توقعات أكثر دقة حول النفقات البيئية، وتنفيذ الممارسات البيئية المقبولة اجتماعيًا والإفصاح عنها لأصحاب المصالح.

وفيما يتعلق بتكلفة التمويل والإقتراض، أكد البعض (Franco et al, 2017; Petkevich & Prevost, 2018) على أن القدرة الإدارية تساهم في تخفيض تكاليف التمويل، لأن القدرة الإدارية المرتفعة تعمل على توفير المعلومات التى يطلبها المقرضون، وتخفض مخاطر المعلومات الخاصة بتحديد معدل الفائدة على القروض، مما يساهم في تخفيض تكلفة الإقراض، وأسعار الفائدة على القروض المصرفية.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن القدرة الإدارية المرتفعة لها دور فعال في تحقيق العديد من المنافع للشركات، مثل؛ تخفيض قيام المديرين بأنشطة التجنب الضريبي، تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، تخفيض تكاليف التمويل والاقتراض، تحسين كفاءة الإستثمار على مستوى الشركة، والحد من مشاكل الوكالة وتحسين مستوى الإفصاح والشفافية مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية للشركات.

٢/٦- أتعاب المراجعة من منظور مهني وأكاديمي:

تشير أتعاب المراجعة إلى المبالغ المدفوعة لمراقب الحسابات والتى تتعلق بعملية مراجعة القوائم المالية. حيث يجب أن تغطى أتعاب المراجعة تكاليف عملية المراجعة وتوفر ربحًا مقبولًا لمراقب الحسابات، حيث يمكن إعتبار أتعاب المراجعة مزيجًا من بندين أساسيين هما؛ تكلفة عملية المراجعة بما تشمله من تكلفة الموارد اللازمة لأداء عملية المراجعة وتكلفة خطر التقاضي، والربح أو مكافأة مراقب بالحسابات (Abbott et al, 2017; Leinder & Lenz, 2017; Urhoghide & Izedonmi, 2015).

ويعد تعريف دراسة Simunic (1980) من أوائل التعريفات لأتعاب المراجعة، حيث عرفها بأنها ناتج حاصل ضرب سعر الوحدة مع كمية خدمات المراجعة المقدمة من منشآت المحاسبة والمراجعة وفقًا لما تطلبة الشركة محل المراجعة، ووفقًا لما تحتاجه عملية المراجعة. وعرفها العطار (٢٠٠٣) بأنها المبالغ التي يحصل عليها مراقب الحسابات من منشأة العميل محل المراجعة مقابل ما يقدمه من خدمات، أي أنها تمثل تكلفة الوقت المبذول محسوبًا على أساس معدل معياري للساعة، مضافًا إليه أي نفقات أخرى. في حين يرى البعض (راضي وآخرون، ٢٠١٧؛ Rustam et al, 2013) أن أتعاب المراجعة تتمثل في الإيردات أو المقابل المادي الذي يحصل عليها مراقب الحسابات نتيجة قيامه بعملية المراجعة، لتكوين رأي حول ما إذا كانت القوائم والتقارير المالية للمنشأة محل المراجعة قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) في جميع النواحي الجوهرية.

ويرى Johl et al (2012) أن أتعاب المراجعة هي ناتج العلاقة التعاقدية بين كل من مراقب الحسابات والمنشأة محل المراجعة، وهي خدمة اقتصادية تقدم لطالبها فى إطار العلاقة بين العرض والطلب، وتعد هذه الأتعاب دالة في تقييم مراقب الحسابات لخطر المراجعة. كما ترى دراسة علي (٢٠١٩) أن أتعاب المراجعة هي المبالغ التي يتقاضاها مراقب الحسابات نظير قيامه، هو وفريق عمله، ببذل الجهد والوقت من أجل القيام بمراجعة القوائم المالية لمنشأة العميل محل المراجعة، وإبداء الرأي من خلال تقرير المراجعة، عن مدى صدق وعدالة هذه القوائم المالية.

وفي ذات السياق أكدت دراسة كل من (إبراهيم، ٢٠١٨; سيف، ٢٠١٨) على أن خدمة المراجعة تمثل مصدر الإيراد الرئيسي لمنشآت المحاسبة والمراجعة التى تسعى للحصول على أفضل عائد ممكن نتيجة تقديم هذه الخدمة (جانب العرض)، أما من ناحية (جانب الطلب) تمثل هذه الأتعاب عبء مالي على المنشآت محل المراجعة التى تسعى إلى دفع وتحمل أقل مبلغ ممكن مقابل الحصول على خدمة مراجعة عالية الجودة، تبرر تحمل هذا العبء. وبالتالي فإن عملية تحديد أتعاب المراجعة تعد من أعقد العمليات التي تواجه مراقب الحسابات والعميل على حد سواء، بسبب كثرة المُحددات التي يعتمد عليها مراقب الحسابات عند تحديد أتعاب عملية المراجعة.

وتعد الأتعاب التى تدفع لمراقب الحسابات مقابل خدمات المراجعة من الأمور التى لها تأثير على فعالية وجودة خدمة المراجعة. حيث أكدت دراسة كل من (Sundgren & Svanstorm, 2013; Urhoghide & Izedonmi 2015) إلى أن الإنخفاض في أتعاب المراجعة يؤدي إلى إنخفاض مستوى جودة المراجعة، لأن إنخفاض الأتعاب يؤدي إلى قيام مراقب الحسابات بتخصيص عدد غير كاف من مراقبي الحسابات المساعدين له والمنوط بهم أداء عملية المراجعة، وتخصيص وقت أقل لعملية مراجعة القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة، وذلك حتى تنخفض التكلفة التي يتحملها مراقب الحسابات عند القيام بعمله، لذا يجب أن تكون الأتعاب مناسبة للجهد المبذول في عملية المراجعة.

ويمكن تصنيف أتعاب عملية المراجعة، إلى أتعاب عادية Normal Fees، وأتعاب غير عادية Abnormal Fees (عبية، ٢٠١٤؛ Blankley et al, 2012; Jung et al, 2016; Alhadab, 2018). حيث تمثل الأتعاب العادية المبالغ التي يجب أن يحصل عليها مراقب الحسابات في ضوء مستوى الجهد المبذول والمخاطر المرتبطة بعملية مراجعة القوائم المالية. أما الأتعاب غير العادية، تشير إلى الفرق بين الأتعاب الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات، مقابل قيامه بتقديم خدمة مراجعة القوائم المالية للعميل، والأتعاب العادية التي يجب أن يحصل عليها، في ضوء مستوى الجهد المبذول والمخاطر المرتبطة بعملية مراجعة القوائم المالية لذلك العميل.

وقد توصلت دراسة Blankley et al (2012) إلى وجود علاقة سلبية بين الأتعاب غير العادية للمراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية. فى حين توصلت دراسة عبية (٢٠١٤) إلى تأثر جودة عملية المراجعة سلبًا بمقدار الأتعاب غير العادية الموجبة، في حين لم تتأثر جودة المراجعة بمقدار الأتعاب غير العادية السالبة، وذلك في البيئة المصرية. وفى ذات السياق توصلت دراسة (Jung et al, 2016; Alhadab, 2018) إلى وجود علاقة سلبية بين الأتعاب غير العادية للمراجعة وإدارة الأرباح الحقيقية، حيث كان المستوى الأعلي للأتعاب غير العادية للمراجعة هو المحرك الرئيسي لتحسين جودة عملية المراجعة، وتخفيض مرونة المديرين فى استخدام إدارة الارباح الحقيقة والتلاعب فى الأرباح المفصح عنها.

وفيما يتعلق بأتعاب المراجعة وعلاقتها بكل من خصائص لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، فقد توصل البعض (راضي وآخرون، ٢٠١٧؛ الشواربي، ٢٠١٨؛ Redmayne et al, 2011; Chan et al, 2013) إلى أن خصائص لجنة المراجعة مثل الإستقلال، الحجم، الخبرة، النشاط والفاعلية، تعمل على زيادة الرقابة الفعالة وتقليص فرص الغش وإدارة الأرباح، وتقليل المخاطر المحيطة بعمل مراقب الحسابات، بما يؤدي إلى تخفيض ساعات عمله، والجهد المبذول، وتخفيض حجم الاختبارات ونطاق المراجعة، وبالتالي تخفيض الأتعاب التي يتقاضاها مراقب الحسابات. وعلى النقيض، توصل آخرون (Rani, 2018; Al-Najjar, 2018) إلى وجود علاقة إيجابية بين إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة والخبرة المالية المتوفرة لدى أعضاء هذه اللجنة وأتعاب عملية المراجعة. في حين تناول البعض (Garcia et al, 2012; Abbas & Aleqab, 2013) العلاقة بين المراجعة الداخلية وأتعاب عملية المراجعة، وتوصلت إلى أن جودة المراجعة الداخلية، وقدرتها على اكتشاف الغش، تساهم في تقليص حجم المهام والوقت اللازم لتنفيذ هذه المهام، وبالتالي تخفيض أتعاب عملية المراجعة.

وفيما يتعلق بالوضع في مصر، فإن الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، لم يتضمن وضع نظام عملي لكيفية تحديد أتعاب المراجعة بحيث تكون الأتعاب مناسبة لما يبذله مراقب الحسابات من جهد ووقت في عملية المراجعة، وما يحيط بها من صعوبات ومخاطر (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، ٢٠١٥) ولكن طبقا للدليل المصري لحوكمة الشركات (مركز المديرين المصري، ٢٠١٦) فإن قرار تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة وتوصية لجنة المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أهمية أتعاب مراجعة القوائم المالية لكلًا من مراقب الحسابات والمنشأة محل المراجعة. لأنها تمثل الإيراد الرئيسي لمنشآت المحاسبة والمراجعة التى تسعى للحصول على أفضل عائد ممكن نتيجة تقديم هذه الخدمة، وفي ذات الوقت تمثل عبء مالي على المنشآت محل المراجعة التى تسعى إلى دفع وتحمل أقل مبلغ ممكن مقابل الحصول على خدمة مراجعة عالية الجودة، تبرر تحمل هذا العبء.

٣/٦- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، واشتقاق فرض البحث:

حظيت علاقة القدرة الادارية بأتعاب المراجعة باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين في بيئات أجنبية مختلفة، وتُظهر معظم تلك الدراسات أن القدرة الادارية لها تأثير جوهري على أتعاب عملية المراجعة.

حيث اختبر البعض (Krishnan & Wang, 2015; Berglund et al, 2018) العلاقة بين القدرة الإدارية وكلا من؛ أتعاب المراجعة والأحكام المهنية لمراقب الحسابات بشأن استمرارية المنشأة [١]. ووجدت الدراسة علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، بالإضافة لوجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية واحتمال إصدار مراقب الحسابات لرأي معاكس بشأن الإستمرارية. حيث أن القدرة الإدارية تقلل من ضعف الأداء ومخاطر فشل الشركة، بالإضافة لدورها الفعال في زيادة ثقة مراقب الحسابات في جودة العمليات التشغيلية للشركة، وبالتالي إنخفاض إحتمال قيامه بإبداء رأي سلبي عن أداء الرقابة الداخلية أو عدم استكمال إجراءات المراجعة لعميل المراجعة. وبالتالي فإن القدرة الإدارية الأكبر تخفض من مخاطر الإستمرارية لأن القدرة الادارية مرتبطة بالأداء الحالي والمستقبلي للشركة، حيث يرتبط المديرون الأعلى قدرة إدارية بعدد أقل من التعديلات اللاحقة، مما يؤدة الى جودة أرباح أعلي.

وفي نفس السياق توصلت دراسة متعددة (Duellman et al, 2015; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة. لأن القدرة الإدارية تساهم في التخفيف من مخاطر عملية المراجعة من خلال تحسين جودة الأرباح، وتقليل مخاطر فشل العملاء، وتقليل مخاطر التقاضي المتوقعة نتيجة تدهور الأداء التشغيلي والتعثر المالي للشركات.

كما أكدت دراسة Gul et al (2018) على أن القدرات الإدارية الأعلي تزيد من أتعاب المراجعة في الشركات المتعثرة ماليًا، وتخفض من أتعاب المراجعة في الشركات غير

---

[١] . يتضمن معيار المراجعة الدولي ISA 570 لسنة ٢٠١٥ مسئوليات مراقب الحسابات وأحكامه المهنية بشأن تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية، وتقييم الأحكام الخاصة بالإدارة والمتضمنة التنبؤات المستقبلية والأسس والافتراضات والظروف التى بنت عليها الإدارة تلك التنبؤات، وتقييم ما إذا كانت هناك ظروف تستدعى شكًا جوهريًا بشأن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار. وفيما يتعلق باستنتاجات مراقب الحسابات بشأن مدى ملائمة تطبيق الادارة لمبدأ الاستمرارية، ففي حالة عدم تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية يصدر مراقب الحسابات حكمًا مهنيًا برأي معاكس، وفي حالة التطبيق الملائم والمناسب لافترض الاستمرارية والإفصاح الكافي، فإن مراقب الحسابات يصدر رأيًا غير معدل مع وجود فقرة منفصلة تندرج تحت عنوان "عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية"، أما فى حالة قيام المنشأة بتطبيق افتراض الاستمرارية ولكن الإفصاح غير كافي فإن مراقب الحسابات يصدر رأيًا متحفظًا أو معاكس (عباس، ٢٠٢٠).

المتعثرة ماليًا. حيث أنه في الشركات المتعثرة ماليًا والتى لديها مديرون ذوي قدرات إدارية مرتفعة يميلون إلى إستخدام التقارير المالية الإنتهازية لتعظيم التعويضات، مما يزيد من مخاطر عملية المراجعة وبالتالي يؤدى إلى زيادة أتعاب المراجعة. في حين أكدت دراسة (2020) Salehi et alعلى وجود علاقة إيجابية قوية بين القدرة الإدارية وجودة الرقابة الداخلية، مما يساهم في تخفيض أتعاب عملية المراجعة. حيث أن الشركات التى تدفع أتعاب مراجعة أقل يكون لديها علاقة قوية بين القدرة الإدارية وجودة الرقابة الداخلية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن معظم الدراسات السابقة قد تمت في بيئات أجنبية مختلفة. **ونتيجة لوجود** إتفاق عام فيما بين الكثير من الدراسات ذات الصلة (Duellman et al, 2015; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020) بشأن تأثير القدرة الإدارية على تخفيض أتعاب المراجعة، يمكن القول بوجود علاقة تأثير سلبي للقدرة الإدارية على أتعاب المراجعة. وهو ما يتفق معه الباحث، وعليه فيمكن اشتقاق فرض البحث، على النحو التالي:

ف١: تؤثر القدرة الإدارية سلبًا وبصورة معنوية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤/٦- المُحددات الأخرى لأتعاب المراجعة في سياق العلاقة محل الدراسة:

يجد المُتتبع لكثير من الدراسات السابقة ذات الصلة (علي، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ ; Duellman et al, 2015; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020; Leinder & Lenz, 2017; Johl et al, 2012). وجود الكثير من المتغيرات الرقابية التى من المُحتمل أن تؤثر على أتعاب المراجعة في سياق العلاقة محل الدراسة.

وفي ذلك السياق يتفق البعض (علي، ٢٠١٩ ; Duellman et al, 2015; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020; Leinder & Lenz, 2017; Johl et al, 2012) على وجود العديد من المتغيرات المرتبطه بعملية المراجعة والقائم بها، والتى منها؛ خبرة مراقب الحسابات، والتخصص الصناعي، وحجم مكتب المراجعة، وتأخر إصدار تقرير المراجعة (ARL).

وعلى نفس النحو أشار البعض (Gul et al, 2018; Baik et al, 2020; Krishnan & Wang, 2015; Berglund et al, 2018; Salehi et al, 2020; Huang & Sun,, 2017) إلى وجود مجموعة من المتغيرات الرقابية الأخرى المرتبطه بعميل المراجعة والتى منها؛ حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ربحية الشركة، مخاطر أعمال الشركة، عمر الشركة، جودة الأرباح، معدل العائد على الاصول، وصافي الأصول (Market to Book)، حيث أن جميعها متغيرات ترتبط بالخصائص التشغيلية للشركة، وتؤثر على أتعاب عملية المراجعة.

وسوف يركز الباحث على أثر كل من؛ حجم الشركة كأحد المتغيرات الرقابية ذات الصلة بالشركة محل المراجعة، وحجم مكتب المحاسبة والمراجعة كأحد المتغيرات الرقابية ذات الصلة بعملية المراجعة. نظرًا لجوهرية تأثير كل منها على العلاقة محل الدراسة، وذلك على غرار العديد من الدراسات (علي، ٢٠١٩ ; Krishnan & Wang, 2015; Berglund et al, 2018; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020; Leinder & Lenz, 2017; Baik et al, 2020). وبالتالي يرى الباحث أن منهجية البحث يجب أن تتضمن البحث عن دليل عملي، من القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يُمكن الباحث من الإجابة على السؤالين التاليين:

س١: هل يؤثر حجم الشركة محل المراجعة على أتعاب المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين القدرة الإدارية وهذه الأتعاب؟
س٢: هل يؤثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على أتعاب المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين القدرة الإدارية وهذه الأتعاب؟

٥/٦- منهجية البحث:

تحقيقًا لهدف البحث، ومن ثم إختبار فرضه، والإجابة على السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين، يسير البحث في شقة الثاني كدراسة تطبيقية. وفيما يلي يعرض الباحث لكل من؛ أهداف الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، توصيف وقياس المتغيرات، ونموذج البحث، وأدوات التحليل الإحصائي، نتائج إختبار فرض البحث والإجابة على السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين، وذلك على النحو التالي:

٦/٥/١- الهدف من الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب عملية المراجعة، وذلك قياسًا على (Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020).

٦/٥/٢- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨. ولاختيار عينة حكمية من هذه المجتمع روعي في هذه الشركات عدة إعتبارات؛ أن تتوافر قوائمها المالية، ومحاضر اجتماعات جمعياتها العامة سنويًا، وتقرير مجلس الإدارة عن فترة الدراسة. سيتم استبعاد المؤسسات المالية من حيز الدراسة، وبالتالي تتكون عينة الدراسة من ٤٠ شركة من هذه الشركات لمدة ستة سنوات بإجمالي (٢٤٠) مشاهدة، قياساً على (Krishnan & Wang, 2015; Berglund et al, 2018).

٦/٥/٣- توصيف وقياس المتغيرات ونموذج البحث:

بالرجوع لفرض البحث وكذا السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين، فقد تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة، على النحو التالي:

٦/٥/٣/١- قياس المتغير المستقل: القدرة الإدارية:

تم قياس القدرة الإدارية طبقًا لمقياس (DEA Score) Managerial Ability Score والذي قدمته دراسة (Demerjian et al, 2012) الذي يستند فى قياس القدرة الإدارية إلى كفاءة الإدارة فى تحويل موارد الشركة إلى إيرادات، حيث طبقًا لهذا المقياس يتم تقدير الكفاءة الكلية للشركة، ثم يتم عزل تأثير المتغيرات الخاصة بالشركة، وبالتالي يكون الجزء المتبقي هو القدرة الخاصة بالمديرين، ويطبق هذا المقياس من خلال مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: تقدير الكفاءة الكلية للشركة.

يتم تقدير الكفاءة الكلية للشركة باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelope Analysis من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{Max0} = \frac{\text{Sales}}{\text{PPE+SGA+COGS}}$$

حيث أن:

- المخرجات تتمثل في Sales: مبيعات السنة t.
- والمدخلات تتمثل في كل من:
- PPE: صافي الأصول والممتلكات والمعدات في بداية السنة t.
- SGA: المصروفات الإدارية والبيعية العامة للسنة t.
- COGS: تكلفة المبيعات للسنة t.

المرحلة الثانية: تعديل درجة كفاءة للشركة.

ترجع درجة الكفاءة الكلية المحسوبة في المرحلة الأولى إلى كل من الإدارة والشركة، لذلك يتم تعديلها عن طريق إستبعاد وعزل تأثير خصائص الشركة المؤثرة عليها مثل: حجم الشركة، النصيب السوقي للشركة، التدفقات النقدية الحرة الموجبة، وعمر الشركة، وفروق العملة الأجنبية. وذلك من خلال نموذج انحدار (Tobit) (Demerjian et al, 2012):

Firm Efficiencyi,t = β0 + β1 Log Total Assets i,t + β2 Market Share i,t + β3 Positive Free Cash Flow i,t + β4 Log Firm Age i,t + β5 Foreign Currency Indicator i,t + β6 Year Indicator i,t + ε i,t

حيث أن:

- **Firm Efficiency**: الكفاءة الكلية للشركة التى تم حسابها في المرحلة الاولى.
- **Log Total Assets**: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة فى السنة t.
- **Market Share:** الحصة السوقية للشركة (i) خلال للسنة (t)، وهو يمثل نسبة مبيعات الشركة إلى إجمالي مبيعات الصناعة.
- **Positive Free Cash Flow**: التدفقات النقدية الحرة الموجبة للشركة (i) خلال للسنة(t)، وتم قياسها بمتغير وهمى يأخد القيمة (١) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة موجبة، والقيمة (صفر) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة سالبة.
- **Log Firm Age**: عمر الشركة (i) خلال للسنة (t)، ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات قيد الشركة في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- **Foreign Currency Indicator**: مؤشر فروق العملة الأجنبية للشركة (i) خلال للسنة (t)، ويتم قياسه بمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا حققت الشركة أرباح من ترجمة (تسوية) العملات الأجنبية، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
- **Year Indicator**: متغير وهمي للسنة (t).
- **وتتمثل القدرة الادارية**، في البواقي Residual (النسبة غير المفسرة من النموذج) من معادلة الانحدار.

٦/٣/٥/٢- قياس المتغير التابع: أتعاب المراجعة (Audit Fees).

وتعنى المبالغ التي يتقاضها مراقب الحسابات نظير قيامه وفريق عمله بمراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة لمنشأة العميل. وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الأتعاب من واقع محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية للمساهمين لشركات العينة، قياسًا على دراسة علي (٢٠١٩).

٦/٣/٥/٣- قياس المتغيرين الرقابيين:

أ- **حجم الشركة (Log SIZE)**: يعتبر أحد الخصائص المميزة للشركة، والتى يعتمد عليها لتفسير الإختيار المحاسبي بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس. حيث أن الشركات كبيرة الحجم يسمح لها بدرجة منخفضة من حرية الإدارة في الإختيار بين البدائل المحاسبية، كما تكون هذه الشركات الأكثر إلتزاماً بتطبيق المعايير الدولية ذات الجودة المرتفعة (طلخان، ٢٠١٧). وتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، (Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019).

ب- **حجم منشأة المحاسبة والمراجعة (SIZE AF):Audit Firm Size** ويقصد به وفقاً لدراسة السيد (٢٠١٢) مدى سيطرة المنشأة على نسبة كبيرة من العملاء في سوق مهنة المحاسبة والمراجعة خاصة ذوي الأصول والإيرادات الضخمة، حيث أن منشأة المحاسبة يتوافر لديها موارد وإمكانيات وتقنيات تكنولوجية، كما تستوفي شروط القيد في سجل هيئة الرقابة المالية، والتي تتطلب تأهيلاً مهنيًا ملائمًا. وتم قياسه كمتغير ضمني يأخذ القيمة (١) إذا كانت منشأة المحاسبة والمراجعة في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big 4)، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياسًا على (علي، ٢٠١٧؛ Duellman et al, 2015; Salehi et al, 2020).

٦/٣/٥/٤- نموذج البحث التحليل الأساسي:

ويظهر نموذج البحث في الشكل التالي:

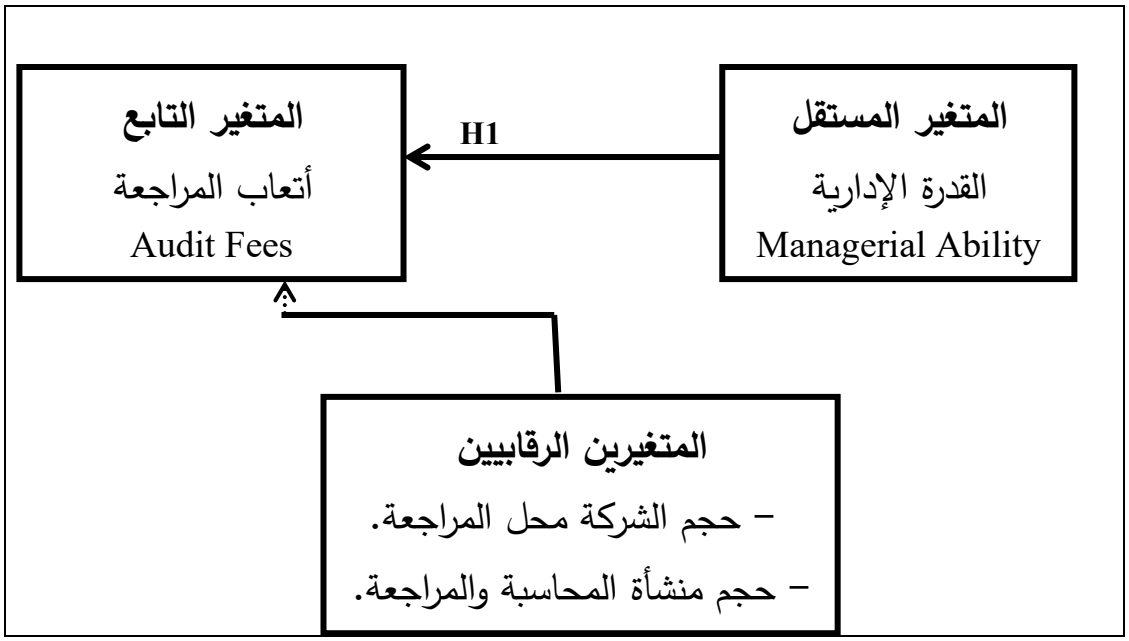

المصدر: من إعداد الباحث.

٤/٥/٦ـ أدوات وإجراءات الدراسة والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:
تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقة التى اتبعها الباحث، والإحصاءات الوصفية، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم في اختبار فرض البحث، وذلك على النحو التالي:

١/٤/٥/٦ـ أدوات وإجراءات الدراسة:

بشأن أدوات الدراسة فقد إعتمد الباحث على البيانات الثانوية بالقوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة ومواقع الشركات على الانترنت وذلك لشركات العينة والنماذج الإحصائية والمعادلات الرياضية ذات الصلة. واشتملت إجراءات الدراسة على تجميع القوائم المالية لشركات العينة المكونة لعدد٤٠ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية، وذلك لمدة ستة سنوات من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٨ من مواقع الشركات على شبكة الانترنت. وتم الحصول على بيانات المتغير المستقل وهو القدرة الإدارية (Managerial Ability) طبقًا

للمقياس الذي قدمه (Demerjian et al, 2012)، وتم الحصول على بيانات المتغير التابع وهو قيمة أتعاب المراجعة، وذلك من محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية لمساهمي شركات العينة خلال السنوات الست. وأما بيانات المتغيرين الرقابيين، فقد تم الحصول عليها من التقارير المالية لهذه الشركات، قياساً على (Li & Luo, 2017; Baik et al, 2020).

٢/٤/٥/٦- الإحصاءات الوصفية:

يوضح الجدول التالي رقم (٦-١) وصف للمتغيرات المتصلة في نماذج الدراسة، وهي القدرة الإدارية، وأتعاب المراجعة، وحجم الشركة محل المراجعة.

جدول رقم (٦-١)
الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة

Variables	N	Min	Max	Median	Mean	Std.Dev
Audit Fees	240	9.62	13.30	11.652	11.555	.815
MA	240	-1.578	7.762	-.143	.000	.989
Log SIZE	240	14.27	25.29	20.465	20.411	2.076

يتضح من الجدول السابق، أن لوغاريتم أتعاب المراجعة يتراوح من (٩,٦٢) إلى (١٣,٣٠) بما يتمشى مع الانحراف المعيارى (٠,٨١٥). كما يلاحظ ارتفاع درجة القدرة الإدارية، حيث أن الوسط الحسابي لها يساوى صفر، وهو ما يمثل مؤشرًا لوجود قدرة إدارية مرتفعة للمديرين التنفذيين في الشركات عينة الدراسة، وهي تقترب مع ما توصلت إلية دراسة كل من (حسين، ٢٠٢٠؛ Krishnan & Wang, 2015; Salehi et al, 2020). كما أن اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة يتراوح يتراح من (١٤,٢٧) إلى (٢٥,٢٩) بما يتمشى مع الانحراف المعيارى الكبير (٢,٠٧٦).

كما يوضح الجدول التالي (٦-٢) الاحصاء الوصفي للمتغير الوهمي (Dummy Variable) في نماذج الدراسة، وهو حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

جدول رقم (٦-٢)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المنفصلة (Dummy Variables)

بيان	عدد المشاهدات	مشاهدات متحققة (١)		مشاهدات غير متحققة (٠)	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
SIZE AF	240	126	% 52.5	114	% 47.5

يوضح الجدول السابق، أن عدد المشاهدات للشركات التى تمت مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big 4) كان عددها (١٢٦) بنسبة (٥٢,٥٪)، بينما عدد المشاهدات للشركات التى تمت مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة ليس لديه شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big 4) كان عددها (١١٤) بنسبة (٤٧,٥٪).

كما يوضح الجدول التالي (٦-٣) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث، حيث يستخدم معامل الارتباط الخطي لبيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث، ومستوى معنويتها تمهيدًا لتطبيق نماذج الانحدار.

جدول رقم (٦-٣)

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

Variables	Audit Fees	MA	Log SIZE	SIZE AF
Audit Fees	1			
MA	- 0.148*	1		
Log SIZE	0.459**	0.001	1	
SIZE AF	0.592**	0.034	0.374**	1

*، ** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٥٪)، (١٪) على التوالي.

يتضح من الجدول السابق، وجود علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية أقل من (٥٪)، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (-٠,١٤٨). كما توجد علاقة إيجابية معنوية بين كل من حجم الشركة محل المراجعة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وأتعاب المراجعة عند مستوى معنوية أقل من (١٪)، وبلغ معامل ارتباط بيرسون لهما على التوالي (٠,٤٥٩)، (٠,٥٩٢).

٦/٥/٤/٣- نموذج التحليل الإحصائي:

أ- نموذج قياس العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة:

$$\textbf{Audit Fees}_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ \textbf{MA}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \qquad (1)$$

حيث أن:

- **Audit Fees**: أتعاب المراجعة التى دفعتها للشركة (i) خلال للسنة (t).
- **MA**: القدرة الإدارية للمديرين التنفذيين للشركة (i) خلال للسنة (t).
- **β0**: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.
- **β1**: معلمات الانحدار التى تحدد إتجاه العلاقة، وتقيس ما تفسره القدرة الإدارية من التغيرات في أتعاب المراجعة.
- **ε** : الخطأ العشوائي للشركة (i) خلال للسنة (t).

ب- نموذج قياس أثر المتغيرين الرقابيين على أتعاب المراجعة في سياق العلاقة محل الدراسة:

$$\textbf{Audit Fees}_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ \textbf{MA}_{i,t} + \beta 2\ \textbf{Log SIZE}_{i,t} + \beta 3\ \textbf{SIZE AF}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \qquad (2)$$

حيث أن:

- **Log SIZE**: حجم الشركة محل المراجعة (i) خلال للسنة (t).
- **SIZE AF**: حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.
- **β2**: معامل انحدار متغير حجم الشركة محل المراجعة.
- **β3**: معامل انحدار متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة.
- وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

واستخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لإختبار فرض البحث، والانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression للإجابة على السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين. وكذلك تحليل التباين ANOVA لإختبار معنوية النموذج باستخدام F- Test، وتم إجراء تحليل الانحدا بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم ٢٣. وتم إختبار الفرض عند مستوى معنوية ٥٪، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج والمتغيرات المستقلة أقل من ٥٪. بينما يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للمتغيرات المستقلة أكبر من أو تساوي ٥٪، واستمرار معنوية النموذج (بشير، ٢٠٠٣).

٦/٥/٥- تحليل النتائج وإختبار فرض البحث في ظل التحليل الأساسي:

تتناول هذه الفرعية نتائج إختبار فرض البحث، والإجابة على السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين كما يلي:

٦/٥/٥/١- نتيجة إختبار فرض البحث (H1):

استهدف الفرض إختبار مدى وجود تأثير سلبي معنوى للقدرة الإدارية على أتعاب المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على مدار فترة الدراسة، وتم صياغة الفرض (H1) إحصائيا كفرض عدم (H0) كما يلي:

فرض العدم: H_0 لا تؤثر القدرة الإدارية سلبًا وبصورة معنوية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويوضح الجدول رقم (٦-٤) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (١):

جدول رقم (٦-٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة محل الفرض (H1)

Variables	β	Std.Error	T	Sig
Constant	11.555	0.52	221.437	.000
MA	-.122	0.53	-2.312	.022
R^2 =.022				
Adj R^2 =.018				
F = 5.347				.000

يتضح من الجدول السابق، أن قيمة معامل التحديد (Adj R^2) والتى توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، بمعنى أن التغيرات في المتغير المستقل تفسر (٠,٠١٨) من التغيرات في المتغير التابع، ويرجع إنخفاض القدرة التفسيرية للنموذج نتيجة لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى ذات تأثير على أتعاب المراجعة كان يمكن إدراجها، أو إلى الخطأ العشوائي. كما يتضح معنوية النموذج حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠٠) عند مستوى المعنوية المقبول ٥٪، وهو ما يشير الى أن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. وبالنسبة للمتغير المستقل (القدرة الإدارية) فقد كان معنويًا حيث أن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٢٢) ومعامل انحدار سالبًا (-٠,١٢٢). وهذا يعني أن زيادة القدرة الإدارية للمديرين التنفذيين تؤدى إلى إنخفاض أتعاب عملية المراجعة. **وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1، القائل بوجود تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Duellman et al, 2015; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020). حيث توجد علاقة سلبية معنوية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، حيث كلما ارتفعت القدرة الإدارية تنخفض أتعاب عملية المراجعة.

ويرى الباحث أن القدرة الإدارية المرتفعة تساهم في التخفيف من مخاطر عملية المراجعة من خلال تحسين جودة الأرباح، وتقليل مخاطر فشل العملاء، وتقليل مخاطر التقاضي المتوقعة نتيجة تدهور الأداء التشغيلي والتعثر المالي للشركات. مما يخفض أتعاب عملية مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات في البيئة المصرية.

٢/٥/٥/٦- نتيجة الإجابة على السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين (س١، س٢):

استهدف هذين السؤالين اختبار ما إذا كان حجم الشركة محل المراجعة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة يؤثران على أتعاب عملية المراجعة، في سياق العلاقة التأثيرية بين القدرة الإدارية وأتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على مدار فترة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٦-٥) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (٢) كما يلي:

جدول رقم (٦-٥)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للإجابة على السؤال الأول والثاني (س١، س٢)

النموذج	قبل إدخال المتغيرين الرقابيين		بعد إدخال متغير حجم الشركة محل المراجعة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغيرين رقابيين	
	Beta	P-Value	Beta	P-Value
Constant	11.555	.000	8.939	.000
MA	-.122	.022	-.136	.001
Log SIZE	-	-	.107	.000
SIZE AF	-	-	.808	.000
إحصائية F	5.347		62.703	
Sig (F)	.000		.000	
R^2	.022		.444	
Adj R^2	.018		.436	

يتضح من الجدول السابق، أنه بعد إدخال حجم الشركة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغيرين رقابيين، أن النموذج ظل معنويًا، وأن قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) والتى توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، زادت من (٠,٠١٨) إلى (٠,٤٣٦). كما تشير النتائج الى ما يلي:

أ- أن متغير القدرة الإدارية، له تأثير سلبي ومعنوي قبل إدخال حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغيرين رقابيين وأيضًا بعد إدخالهما، حيث كان معامل الانحدار له سالبًا ويساوى (-٠,١٢٢) وبلغ بعد إدخالهما (-٠,١٣٦) أى ارتفع تأثير القدرة الإدارية على تخفيض أتعاب عملية المراجعة بـ (٠,٠١٤). وكانت القيمة الاحتمالية (P-Value) قبل إدخالهما تقل عن ٥٪ (٠,٠٢٢) وأيضًا بعد إدخالهما بلغت (٠,٠٠١).

ب- أن متغير حجم الشركة محل المراجعة، له تأثير إيجابي ومعنوي على أتعاب عملية المراجعة في سياق العلاقة محل الدراسة، حيث كان معامل الانحدار له موجبًا ويساوى (٠,١٠٧)، والقيمة الاحتمالية (P-Value) له كانت تقل عن ٥٪ (٠,٠٠٠).

ت- أن متغير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، له تأثير إيجابي ومعنوي على أتعاب عملية المراجعة في سياق العلاقة محل الدراسة، حيث كان معامل الانحدار له موجبًا ويساوى (٠,٨٠٨)، والقيمة الاحتمالية (P-Value) له كانت تقل عن ٥٪ (٠,٠٠٠).

وبالتالي يتم الإجابة على السؤالين الأول والثاني (بنعم)، حيث اتضح أن هناك تأثير لكل من حجم الشركة محل المراجعة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على أتعاب عملية المراجعة، في سياق العلاقة التأثيرية بين القدرة الإدارية وأتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Krishnan & Wang, 2015; Berglund et al, 2018; Duellman et al, 2015; Li & Luo, 2017; Gul et al, 2018; Mitra et al, 2019; Salehi et al, 2020; Baik et al, 2020).

ويرى الباحث أن الحجم الكبير لمنشأة عميل المراجعة، يؤدي إلى كبر حجم المعاملات والصفقات التي تبرمها المنشأة وتعقد عملياتها، هذا بالإضافة إلى الإلتزام بالمعايير المحاسبية، وهذا يتطلب بالطبع بذل جهد من قبل مراقب الحسابات، مما يؤدي إلى ارتفاع أتعاب المراجعة. بالاضافة إلى أنه كلما كان حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كبيراً، فإن هذا معناه توافر الموارد والإمكانيات البشرية والتكنولوجية، هذا بالإضافة إلى التأهيل المهني الملائم. وبالتالي ارتفاع أتعاب المراجعة التي يطلبها مراقب الحسابات من عميله.

٦/٥/٦- التحليل الإضافي:

يعرف التحليل الإضافي Additional Analysis على أنه منهجية لإعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة بالتحليل الأساسي بعد تعديلها من خلال إدخال متغيرات جديدة ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو معدلة، أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها، بخلاف المتغيرين المستقل والتابع، وذلك لإجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي، لتحديد مدى الإختلاف بينهما، وذلك لتوفير المزيد من الوضوح على العلاقات الرئيسية محل الدراسة (زكي، ٢٠١٨).

وتم عمل التحليل الإضافي، من خلال إعادة اختبار العلاقة محل الدراسة الخاصة بفرض البحث، بعد تغيير معالجة المتغيرات الرقابية (حجم الشركة محل المراجعة، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) إلى متغيرات معدلة. وبالتالي استهدف التحليل الإضافي اختبار الفرض التالي، حيث تم تحويل السؤالين الخاصين بالمتغيرين الرقابيين إلى فرض، كما يلي:

H_2: يختلف التأثير السلبي المعنوى للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كل من حجم الشركة محل المراجعة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام النموذج التالي رقم (٣):

$$\text{Log Audit Fees}_{i,t} = \beta0 + \beta1\ \text{MA}_{i,t} + \beta2\ \text{Log SIZE}_{i,t} + \beta3(\text{MA*Log Size})_{i,t} + \beta4\text{SIZE AF}_{i,t} + \beta5(\text{MA*SIZE AF})_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (3)$$

حيث أن:

- **(MA*Log Size):** تشير للأثر التفاعلي لحجم الشركة محل المراجعة مع القدرة الإدارية.
- **(MA*SIZE AF):** تشير للأثر التفاعلي لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة مع القدرة الإدارية.
- وباقي المتغيرات كما سبق توصيفها.

ويوضح الجدول رقم (٦-٦) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (٣) كما يلي:

جدول رقم (٦-٦)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة الخاصة بالتحليل الإضافي

النموذج	التحليل الأساسي (متغيرات رقابية)		التحليل الإضافي (متغيرات معدلة)	
	Beta	P-Value	Beta	P-Value
Constant	8.939	.000	6.667	.000
MA	-.136	.001	.017	.832
Log SIZE	.107	.000	.213	.000
MA*Log Size	-	-	-.067	.318
SIZE AF	.808	.000	.936	.000
MA*SIZE AF	-	-	-.118	.272
إحصائية F	62.703		23.464	
Sig (F)	.000		.000	
R^2	.444		.555	
Adj R^2	.436		.532	

يتضح من الجدول السابق، أنه بعد معالجة حجم الشركة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغيرين معدلين، أن النموذج ظل معنويًا وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة، وأن قيمة معامل التحديد (Adj R^2) والتى توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، زادت من (٠,٤٣٦) إلى (٠,٥٣٢). كما أن متغير القدرة الإدارية، أصبح له تأثير موجب وغير معنوي، حيث كان معامل الانحدار له موجبًا ويساوى (٠,٠١٧) وكانت القيمة الاحتمالية (P-Value) تزيد عن ٥٪ (٠,٨٣٢).

كما أن المتغير الخاص بالتفاعل بين حجم الشركة محل المراجعة والقدرة الإدارية له تأثير سلبي غير معنوي على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب عملية المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل الانحدار له سالبًا ويساوى (-٠,٦٧)، والقيمة الاحتمالية (P-Value) له كانت تزيد عن ٥٪ (٠,٣١٨). وكذلك فإن المتغير الخاص بالتفاعل بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة والقدرة الإدارية له تأثير سلبي غير معنوي على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب عملية المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل الانحدار له سالبًا ويساوى (-٠,١١٨)، والقيمة الاحتمالية (P-Value) له كانت تزيد عن ٥٪ (٠,٢٧٢).

وبالتالي يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل H2، القائل باختلاف التأثير السلبي المعنوى للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كل من حجم الشركة محل المراجعة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة.

٧/٥/٦- تحليل الحساسية:

قام الباحث بإجراء تحليل الحساسية Sensitivity Analysis لتقييم قوة النتائج التى تم التوصل إليها في التحليل الأساسي. وذلك عن طريق تغيير طريقة القياس، وتحديدًا طريقة قياس **المتغير المستقل والمتعلق بالقدرة الإدارية**، والذي تم قياسه وفقًا للتحليل الأساسي باستخدام البواقي Residual من معادلة الانحدار (Tobit) وفقًا للنموذج الذي قدمه (Demerjian et al, 2012). أما لغرض إجراء تحليل الحساسية فقد تم قياس القدرة الإدارية بمتغير وهمي (١، صفر) حيث أن قيم البواقي الناتجة من معادلة الانحدار (Tobit) تأخذ القيمة واحد إذا كانت أكبر من أو تساوى الوسيط Median، وصفر بخلاف ذلك، وذلك قياسًا على دراسة (Baik et al, 2020). وقد تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) المُستخدم لاختبار فرض البحث، مع تغيير طريقة قياس المتغير المستقل، وفيما يلي توضيح لهذا النموذج:

$$\text{Audit Fees}_{i,t} = \beta 0 + \beta 1\ \text{MA}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \qquad (4)$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٧) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (٤) كما يلي:

جدول رقم (٦-٧)

نتائج اختبار فرض البحث في ظل نموذج تحليل الحساسية ونموذج التحليل الأساسي

النموذج	في ظل التحليل الأساسي		في ظل تحليل الحساسية	
	Beta	P-Value	Beta	P-Value
Constant	11.555	.000	11.673	.000
MA	-.122	.022	-.221	.025
إحصائية F	5.347		4.453	
Sig (F)	.000		.036	
R^2	.022		.018	
Adj R^2	.018		.014	
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله	

تشير نتائج الجدول السابق (٧-٤) إلى انخفاض القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج المتعلق بفرض البحث في حالة تحليل الحساسية، كما في حالة التحليل الأساسي، عند مستوى المعنوية المقبول ٥٪، مما يعني صلاحية النموذجين الأساسي والحساسية لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما يتضح أن قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) انخفضت في ظل نموذج تحليل الحساسية لفرض البحث عنه فى حالة التحليل الأساسي، رغم تضاؤل القوة التفسيرية لهما.

وفيما يتعلق بفرض البحث، يتضح وجود تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية على أتعاب المراجعة سواء في حالة تحليل الحساسية أو التحليل الأساسي. وعليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **ومن ثم قبول فرض البحث H1 بنموذج تحليل الحساسية والنموذج الأساسي للدراسة.** ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد صحة ما توصل إليه من نتائج في التحليل الأساسي.

٨/٥/٦- خلاصة نتائج اختبار فروض البحث والاجابة على أسئلته:

يوضح الجدول التالي خلاصة نتائج اختبار فروض البحث والاجابة على أسئلته.

الفرض/ السؤال	صيغة الفرض/ السؤال	التحليل الأساسي	التحليل الإضافي	تحليل الحساسية
H1	تؤثر القدرة الإدارية سلبًا وبصورة معنوية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله		تم قبوله
س١	هل يؤثر حجم الشركة محل المراجعة على أتعاب المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين القدرة الإدارية وهذه الأتعاب؟	الإجابة بنعم		
س٢	هل يؤثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على أتعاب المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين القدرة الإدارية وهذه الأتعاب؟	الإجابة بنعم		
H2	يختلف التأثير السلبي المعنوي للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كل من حجم الشركة محل المراجعة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة.		تم رفضه	

٦/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

يتناول هذا الجزء من البحث عرضًا لنتائج البحث، وتوصياته، ومجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

١/٦/٦- نتائج البحث:

تناول البحث دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما تناول البحث دراسة واختبار ما إذا كان هناك تأثير لكل من حجم الشركة محل المراجعة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة (كمتغيرات رقابية)، على أتعاب عملية المراجعة، في سياق العلاقة التأثيرية بين القدرة الإدارية وأتعاب المراجعة، ويمكن عرض أهم نتائج البحث، بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- فيما يتعلق بالشق النظري، خلص البحث إلى أن القدرة الإدارية تعد أحد المحددات الرئيسية لنجاح وبقاء الشركات فى الأجل الطويل، حيث تمثل ناتج التفاعل لمجموعة الخبرات والمهارت والخصائص المتاحة لدى المديرين، والتى تمكنهم من استخدام الموارد المتاحة لدى الشركة بكفاءة وفعالية، من أجل تعظيم قيمة الشركة، وتحقيق العديد من المزايا التنافسية للشركة التى تمكنها من الاستمرار فى الأجل الطويل.
- كما خلص البحث في شقه النظري، إلى أن القدرة الإدارية لها دور فعال في تحقيق العديد من المنافع للشركات مثل؛ تحسين كفاءة الاستثمار، تحسين جودة الأرباح والتقليل من ممارسات إدارة الأرباح، زيادة مستوى الإفصاح والشفافية، تخفيض مشاكل الوكالة، تخفيض تكاليف التمويل، وتحسين جودة التقارير المالية.
- كما خلص البحث في شقة النظري أيضًا، إلى أن الأتعاب التى تدفع لمراقب الحسابات مقابل خدمات المراجعة من الأمور التى لها تأثير على فعالية وجودة خدمة المراجعة، حيث أن أتعاب المراجعة هي المبالغ التي يتقاضاها مراقب الحسابات نظير قيامه، هو وفريق عمله، ببذل الجهد والوقت من أجل القيام بمراجعة القوائم المالية لمنشأة العميل محل المراجعة، وإبداء الرأي من خلال تقرير المراجعة، عن مدى صدق وعدالة هذه القوائم المالية. كما تصنف أتعاب عملية المراجعة، إلى أتعاب عادية، وأتعاب غير عادية.
- وأيضًا خلص البحث في شقه النظري، إلى أن القدرة الإدارية تؤثر سلبًا على أتعاب المراجعة، حيث تتناسب القدرة الإدارية عكسيًا مع أتعاب عملية المراجعة. كما خلص البحث أيضًا لوجود تأثير لكل من حجم الشركة محل المراجعة، وحجم مكتب المحاسبة

والمراجعة على أتعاب المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة محل الدراسة.

- وفيما يتعلق بالشق التطبيقي، خلص البحث إلى قبول فرض البحث، القائل بوجود تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- كما خلص البحث في شقه التطبيقي أيضًا، إلى تأثير كل من حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة معنويًا على قيمة أتعاب عملية المراجعة، سياق العلاقة التأثيرية بين القدرة الإدارية وأتعاب مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- وفيما يتعلق بالتحليل الإضافي، والذي اعتبر متغيري حجم الشركة وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة كمتغيرين معدلين بدلاً من كونهما متغيرين رقابيين في التحليل الأساسي، خلص البحث إلى عدم وجود تأثير معنوي لهما على العلاقة محل الدراسة.
- وفيما يتعلق بتحليل الحساسية، خلص البحث إلى وجود تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية على أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل النموذج البديل (تحليل الحساسية)، وأيضًا في حالة النموذج الأساسي، وهو ما يؤيد صحة إختبار فرض البحث بالتحليل الأساسي.

٢/٦/٦- توصيات البحث:

وفقا لما انتهى اليه البحث من نتائج بشقيه النظري والتطبيقي، وفي ضوء حدوده، يوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة إهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بتوجيه وزيادة وعي الشركات إلى أهمية القدرات الإدارية واختيار وتعيين المديرين ذوي القدرات الإدارية العالية، من أجل تحقيق التخصيص والاستغلال الأمثلين للموارد وتحقيق العديد من المنافع لكافة أصحاب المصالح، من خلال استثمار كفاءاتهم الإدارية في الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة للشركة وتحسين عمليات الشركة، وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة الإفصاح والشفافية، وتجنب أنشطة التهرب الضريبي، وتحسين جودة التقارير المالية.
- ضرورة قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن المبالغ الفعلية المدفوعة لمراقب الحسابات كأحد بنود الإفصاح الإضافي المرفق بالقوائم المالية.

- يجب على الباحثين إجراء المزيد من الأبحاث حول القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين في الشركات المصرية، بالتركيز على المجالات التى تعاني من ندرة البحث المحاسبي مثل التهرب الضريبي والأتعاب غير العادية للمراجعة، وأتعاب الخدمات بخلاف المراجعة.
- كما يوصى الباحث بضرورة اهتمام الجامعات المصرية خاصةً في مرحلة الدراسات العليا، بتدريس القدرة الإدارية للمديرين التنفذيين، وأهميتها في توفير العديد من المعلومات التى تحسن من إتخاذ القررات فى الأجل الطويل من منظور محاسبي ومهني.

٣/٦/٦- مجالات البحث المقترحة:

يقترح الباحث عددًا من مجالات البحوث المستقبلية، وذلك كما يلي:

- أثر القدرة الإدارية على الأتعاب غير العادية وجودة عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر القدرة الإدارية على كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية.
- أثر القدرة الإدارية على ممارسات التخطيط والتجنب الضريبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر القدرة الإدارية على الإفصاح عن أنشطة الإستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر القدرة الإدارية على تكلفة التمويل بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر القدرة الإدارية على تخطيط إجراءات المراجعة في ظل التحول نحو الرقمنة: دراسة تجريبية.
- أثر القدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن فحص القوائم المالية المرحلية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، ايهاب عبد الفتاح محمد، ٢٠١٧، **قياس تاثير القدرة الادارية على جودة الارباح المحاسبية في بيئة الاعمال المصرية: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة عين شمس.
- إبراهيم، محمد الشربيني، ٢٠١٨، التأثير المشترك لخصائص مجلس الادارة ولجنة المراجعة على أتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤٢، العدد الثالث، ص ص٣-٥٣.
- الإسداوي، مصطفى السيد؛ بلال، السيد حسن، ٢٠٢٠، اختبار العلاقة بين القدرة الادارية والسلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المساهمة المصرية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص ٣٣٤-٣٩٠.
- السيد، محمود محمد، ٢٠١٢، **أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية علي جودة المراجعة الخارجية – دراسة تجريبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الشواربي، محمد عبد المنعم، ٢٠١٨، دور دوران أعضاء لجان المراجعة في زيادة فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٤، ص ص٢٦٧-٣٢٧.
- العطار، حسن عبد الحميد، ٢٠٠٣، دراسة إختبارية لمحددات أتعاب المراجعة في ظل التصورات المعاصرة لبيئة الأعمال المصرية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٢٥، العدد ١، ٢، ص ص ١٦٩-١٩٩.
- بشير، سعد زغلول، ٢٠٠٣، **دليلك الى البرنامج الاحصائي SPSS الاصدار العاشر**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، بغداد.
- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، ٢٠١٥، **الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة**، ص ص١-٤٨.
- حسين، علاء على احمد، ٢٠٢٠، قياس تأثير القدرة الادارية للمديرين التنفذيين على نغمة الافصاح المحاسبي وسياسة التوزيعات النقدية: دليل تطبيقي من البورصة المصرية،

مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، عين شمس، المجلد ٢٤، العدد الثاني، ص ص ١-٦٨.

- راضي، محمد سامي وآخرون، ٢٠١٧، دور خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة الداخلية في تخفيض أتعاب مراقب الحسابات – دراسة نظرية ميدانية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٤١، العدد الأول، ص ص٢٢٩-٢٧٠.
- زكي، نهى محمد، ٢٠١٨، **أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- سيف، غادة محمد، ٢٠١٨، دراسة العلاقة بين المحاسبة على القيمة العادلة وأتعاب عملية المراجعة: دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد ٩، العدد ٤، ص ص ١٧٣-١٩٨.
- شحاته، السيد شحاته، ٢٠١٢، دراسة وإختبار مدى كفاءة مراقبي الحسابات المقيدين لدى هيئة الرقابة المالية في كشف والتقرير عن التحريفات الجوهرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثاني، ص ص ٣٦٨-٤٢٩.
- طلخان، السيدة مختار عبد الغني، ٢٠١٧، **أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- عباس، حجازي عبد الجواد، ٢٠٢٠، **أثر محددات الأداء المهني لمراقب الحسابات على تحسين جودة أحكامه المهنية في تقرير المعدل الخاص بحالات التحفظ وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
- عبية، أحمد حسين، ٢٠١٤، أثر الأتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد ٣٨، العدد٣، ص ص ٢٦١–٣٠١.

- علي، عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٩، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال – المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية – الجزء الأول**، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- علي، عبد الوهاب نصر، ٢٠١٧، العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، المجلد الأول، ص ص ١-٤٨.
- علي، محمود أحمد أحمد، ٢٠١٩، أثر حجم منشأة مراقب الحسابات والخصائص التشغيلية لمنشأة عميله على قيمة أتعابه عن مراجعة القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، المجلد ٨، ص ص١٨٦-٢٤٠.
- مركز المديرين المصري، ٢٠١٦، **الدليل المصري لحوكمة الشركات**، ص ص ١-٤٨.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، ٢٠١٩، قياس أثر القدرة الادارية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار اسعار الاسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثالث، المجلد الثالث، ص ص ٢٩٣-٣٧٩.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Abbass, D., and Aleqab, M. ,2013, Internal auditors' characteristics and audit fees: Evidence from Egyptian firms**, International Business Research**, 6(4), 67-80
- Abbott, L., Gunny, K., and Pollard, T. 2017, The impact of litigation risk on auditor pricing behavior: Evidence from reverse mergers, **Contemporary Accounting Research**, 34(2):1103-1127.
- Abernathy, J., Thomas, R., and Masli, A., 2018, Evidence on the Relation between Managerial Ability and Financial Reporting Timeliness, **International Journal of Auditing**, 22(2): 185-196.

- Alhadab, M., 2018, Abnormal audit fees and accrualand real earnings management: evidence from UK, **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 16(3), 395-416.
- Al-Najjar, B., 2018, Corporate governance and audit features: SMEs evidence, **Journal of Small Business and Enterprise Development**, 25(1), 163-179.
- Andreou, C., Karasamani, I., Louca, C., and Ehrlich, D., 2017, The impact of managerial ability on crisis-period corporate investment, **Journal of Business Research**, 79:107-122.
- Baik, B., Choi, S., and Farber, D., 2020, Managerial Ability and Income Smoothing, **The Accounting Review**, 95(1): 1-22.
- Baik, B., Brockman, P., Farber, D., and Lee, S, 2018, Managerial Ability and the Quality of Firms' Information Environment, Journal **of Accounting Auditing and Finance**, 33(4):506-527.
- Berglund, N., Herrmann, D., and Lawson, B. 2018, Managerial Ability and the Accuracy of the Going Concern Opinion, **Accounting and The Public Interest**, 18(1):29-52.
- Blankley, A., Hurtt, D., and MacGregor, J. , 2012, Abnormal audit fees and restatements, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 31(1), 79-96.
- Chan, A., Liu, G., and Sun, J., 2013, Independent audit committee members' board tenure and audit fees, **Accounting & Finance**, 53(4), 1129-1147.
- Chen, J. & Chen, J., 2019, Does managerial ability affect the quality of environmental financial disclosure?, **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal,** Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/SAMPJ.
- Choi, W., Han, S., Jung, S., and Kang, T., 2015, CEO's Operating Ability and the Association between Accruals and Future Cash

Flows, **Journal of Business Finance & Accounting (JBFA),** 42(5): 619-634.

- Davis, A., Ge, W., Matsumoto, D., and Zhang, J., 2015, The effect of manager specific optimism on the tone of earnings conference calls, **Review of Accounting Studies**, 20(2): 639-673.
- Demerjian, P., Lev, B., and McVay, S., 2012, Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests, **Management Science**, 58(7): 1229–1248.
- Duellman, S., Hurwitz, H., and Sun, Y., 2015, Managerial overconfidence and audit fees, **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 11: 148–165.
- Franco, G., Hope, O., and Lu, H., 2017, Managerial ability and bank loan pricing, **Journal of Business Finance and Accounting**, 44(9): 1315-1337.
- Gan, H., 2019, Does CEO Managerial Ability Matter? Evidence from Corporate Investment Efficiency, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 52: 1085-1118.
- Garcia, L., Barbadillo, E., and Perez, M., 2012, Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies, **Journal of Management** & **Governance**, 16(2), 305-331.
- Gul, F., Khedmati, M., Lim, E., and Navissi, F., 2018, Managerial Ability, Financial Distress, and Audit Fees, **Accounting Horizons**, 32(1): 29-51.
- Habib, A., and Hasan, M., 2017, Managerial ability, investment efficiency and stock price crash risk, **Research in International Business and Finance,** 42(1): 262-274.
- Huang, X. & Sun, L., 2017, Managerial Ability and Real Earnings Management, **Advances in Accounting**, 39: 91-104.

- Jung, S., Jim, B., and Chung, J., 2016, abnormal audit fees and auditquality after IFRS adoptionEvidence from Korea, **International Journal of Accounting and Information Management**, 24(3), 252-271.
- Kazemi, K., and Ghaemi, F., 2016, A Study on relationship managerial and stock price of the listed firms on the Tehran Stock Exchang using data envelopment analysis, **International Journal of Humanities and Cultural Studies**, (1):1380-1392.
- Koester, A., Shevlin, T., and Wangerin, D., 2016, The role of managerial ability incorporate tax avoidance, **Management Science**, 63(10):3285-3310.
- Krishnan, G., and Wang, C. 2015, The relation between managerial ability and audit fees and going concern opinions, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 34 (3): 139-160.
- Leidner, J., and Lenz, H., 2017, Client's business risk, public-interest entities, and audit fees: The case of German credit institutions. **International Journal of Auditing**, 21(3):324-338.
- Li, Y., and Luo, Y., 2017, The contextual nature of the association between managerial ability and audit fees, **Review of Accounting and Finance,** 16(1):2-20.
- Meca, E. & Sanchez, I., 2018, Does managerial ability influence the quality of financial reporting?, **European Management Journal**, 36(1):544-577.
- Mitra, S., Jaggi, B., and Al-Hayale, T., 2019, Managerial overconfidence, ability, firm-governance and audit fees, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 52(3):841-870.
- Petkevich, A. & Prevost, A., 2018, Managerial ability, information quality, and the design and pricing of corporate debt, **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 51: 1033–1069.

- Rani, A., 2018, Audit committee effectiveness: relationship between audit committee characteristics and audit fees and non-audit service fees, **Journal of Commerce & Accounting Research**, 7(3), 35-44.
- Redmayne, N., Bradbury, M., and Cahan, S., 2011, The association between audit committees and audit fees in the public sector, **International Journal of Auditing**, 15(3), 301-315.
- Rustam, S., Rashid, K., and Zaman, K., 2013, The relationship between audit committees, compensation incentives and corporate audit fees in Pakistan, **Economic Modelling**, 31: 697-716.
- Salehi, M., Shiri, M., and Hossini, S., 2020, The relationship between managerial ability, earnings management and internal control quality on audit fees in Iran, **International Journal of Productivity and Performance Management**, 69(4): 685-703.
- Simunic, D., 1980, The pricing of audit services: Theory and evidence, **Journal of accounting research**, 18(1):161-190.
- Sundgren, S., and Svanstrom, T., 2013, Audit office size, audit quality and audit pricing: evidence from small-and medium-sized enterprises, **Accounting and Business Research**, 43(1): 31-55.
- Wang, W., Lu, W., Kweh, Q., and Lee, J., 2018, Management characteristics and corporate performance of Chinese chemical companies: the moderating effect of managerial ability, **International Transactions in Operational Research**, 1(1):1-20.
- Urhoghide, R., and Izedonmi, F., 2015, An Empirical Investigation of Audit Fee Determinants in Nigeria, **International Journal of Business and Social Research**, 5(8):48-58.

Studying and Testing the Impact of Managerial Ability on Auditor's Fees of Auditing Historical Complete Annual Financial Statements of Non-Financial Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange.

Dr. Saleh Ali Saleh Ali

Lecturer of Accounting

Faculty of Commerce, Beni Suef University.

saleh.aly679@gmail.com

Abstract

The primary objective of this research is to study and test the impact of Managerial Ability on Auditor's Fees of Auditing Historical Complete Annual Financial Statements of companies listed in the Egyptian stock exchange. To achieve the aim of the research an empirical study was conducted on firms listed in the Egyptian stock exchange between 2013 and 2018. The theoretical study shows that Managerial Ability Reduce the Auditor's Fees of Audit Historical and Complete Annual Financial Statements. Moreover, the empirical study shows that the Managerial Ability have a negative and significant effect on Audit Fees. The research also reveals a significant effect of the company size, Audit Firm Size as controlling variable on Audit Fees.

Key words: Auditor - Managerial Ability - Fees of Audit Historical Complete Annual Financial Statements - Company Size - Audit Firm Size.